دليل التعليم المهني بنظام التعلم المدمج

2018

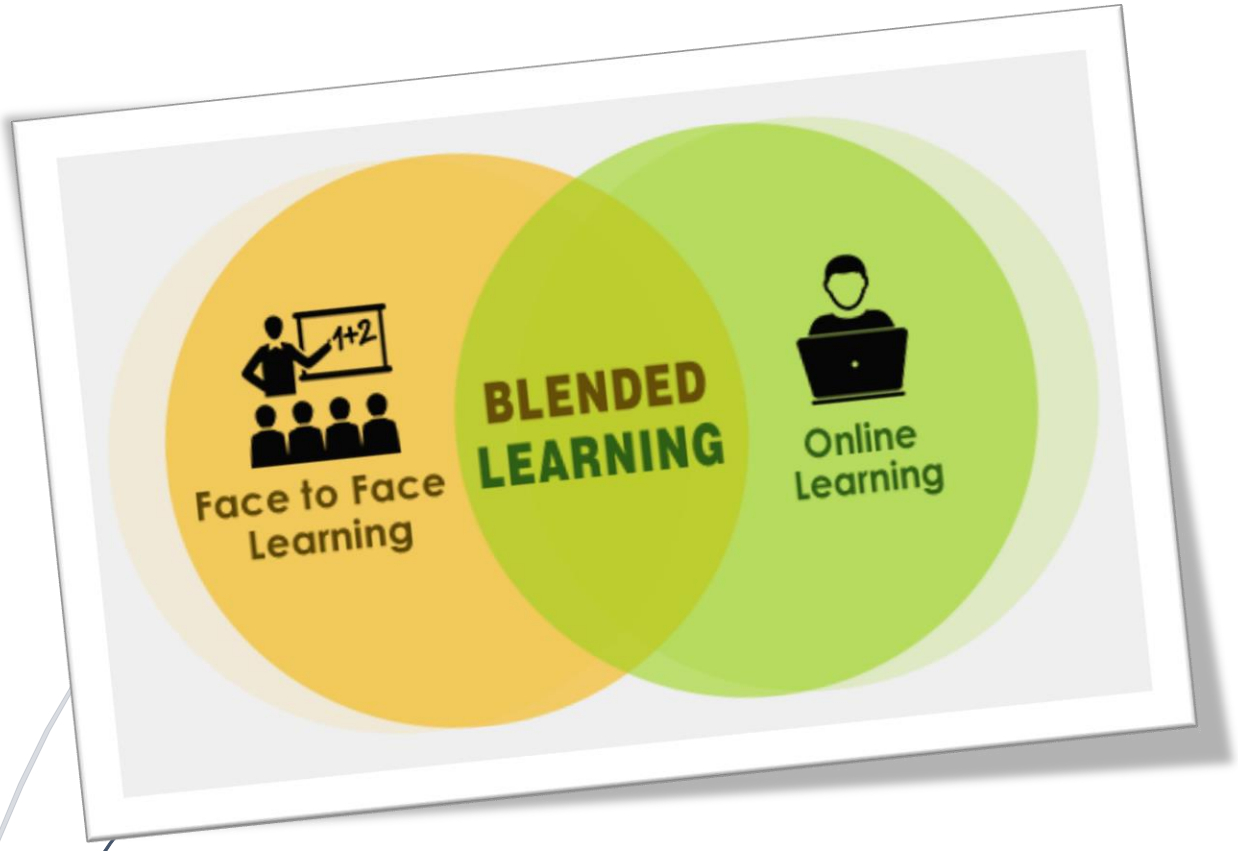

المجلس الأعلى للجامعات

قائمة المحتويات

معلومات أساسية عن التعليم المهني بنظام التعليم المدمج 2
مقدمة 3
مفهوم التعليم المهني 4
أهمية التعليم المهني في القرن الواحد والعشرين 5
التعليم المهني والعولمة 7
مفهوم التعلم المدمج 9
عناصر التعلم المدمج 9
فوائد ومميزات التعلم المدمج 10
أ- زيادة فاعلية التعليم 10
ب- تنوع وسائل المعرفة 10
جـ- تحقيق التعلم النشط للمتعلمين 11
د- تحقيق التفاعل أثناء التعليم 11
هـ- المرونة التعليمية 11
و- إتقان المهارات العملية 11
ز- توفير الممارسة والتدريب فى بيئة التعليم 11
ح- يحقق الرضا عن التعليم 12
ط- مصداقية التقييم 12
الإجراءات التي تتخذها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومراكز التعليم المهني لإنجاح نظام التعلم المدمج 12
اللوائح والشروط العامة للقبول في نظام التعليم المهني القائم على التعلم المدمج 15

معلومات أساسية عن التعليم المهني بنظام التعليم المدمج

م	البنـــد	الشرح
1-	**المستهدف**	يستهدف التعليم المهني أفراد المجتمع الذين بدأوا العمل في مهنة أو مؤسسة لمدة تزيد عن خمس سنوات ويحتاجوا لتنمية مهاراتهم في تلك المهن والوظائف أو اكتساب مهارات جديدة تؤهلهم لزيادة دخلهم والارتقاء بالمستوى المهني؛ وهذا ما يوفره التعليم المهني لطلابه فهو ليس تعليم يعتمد على التذكر والحفظ ولكن تعليم يعتمد على تنمية مهارات التفكير العليا التي تعتمد في الأساس على النواحي العملية والتطبيقية.
2-	**غير المستهدف**	خريجي الثانوية العامة لا يستهدفهم هذا النوع من التعليم عند حصولهم على الشهادة الثانوية؛ حيث أن هؤلاء الطلاب لديهم العديد من الفرص لاستكمال دراستهم الأكاديمية سواء في الجامعات الحكومية بشكل نظامي أو انتساب بالإضافة إلى المعاهد الحكومية، كما أن الجامعات الخاصة والمعاهد العليا الخاصة تخدم قطاع كبير من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة.
3-	**الأهمية**	مساعدة المتعلم على تحقيق مخرجات التعلم المستهدفة؛ من خلال الدمج بين أشكال التعليم التقليدية التي تمثل 25% تعلم وجهًا لوجه بين أستاذ المقرر والمتعلم وبين التعليم الإلكتروني بأنماطه المتعددة من فيديوهات وأنشطة تفاعلية واختبارات وموضوعات مناقشة تنمي التفكير الناقد مع عدم التقيد بحدود الزمان والمكان والتي تمثل 75% من إجمالي عملية التعلم.
4-	**موقف النقابات**	طبقاً للقانون فالنقابات مستقلة في اتخاذ قراراتها بما يحقق مصالح أعضاءها.
5-	**الحصول على وظيفة أو الترقي**	سيمكنك التعليم المهني من اكتساب وتنمية المهارات المطلوبة في سوق العمل الذي يحتاج لخريجين ذو مهارة عملية وليست نظرية فقط، ولكن التعليم المهني أو حتى النظامي في الوقت الراهن لن تمكنك شهادته الحصول على وظائف حكومية في ظل قانون الخدمة المدنية الذي يضع شروط وقواعد جديدة.

مقدمة

أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية مصر العربية هذا الدليل الخاص بالتعليم المهني القائم على نظام التعلم المدمج (إلكتروني + وجهًا لوجه) لإيضاح رؤية الوزارة لهذا النوع من التعليم المتميز؛ والذي تعتمد معظم الدول المتقدمة في ريادتها الصناعية وتفوقها التكنولوجي على التعليم المهني الذي يشكل أساسا لقيام الدول الصناعية، وبناءًا عليه قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن تنطلق من فلسفة التعليم من أجل العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي ضوء قرار المجلس الأعلى للجامعات رقم (649) بتاريخ 2016/6/23 بوقف نمط التعليم المفتوح بعد عرض تقرير اللجنة المشكلة برئاسة رئيس جامعة بني سويف الأسبق للمجلس الأعلى للجامعات الذي أوصت فيه بضرورة وقف نظام التعليم المفتوح.

وبناء على تشكيل لجنة متخصصة لوضع تصور وضوابط برامج تعليمية فقد وافق المجلس الأعلى للجامعات على مقترح اللجنة وضوابط اعتماد برامج التعليم المدمج بقرار رقم (660) بتاريخ 2017/3/18 .

من هذا المنطلق جاء هذا الدليل ليكون مرجعًا يساعد الطلبة على فهم نظام التعليم المهني وبعض اللوائح العامة التي تحكم أنشطته، ويقدم شرحاً مفصلاً عن كيفية عمل هذا النظام القائم على التعلم المدمج.

مفهوم التعليم المهني

نظرًا لأن سوق العمل أصبح أكثر تخصصًا ويتطلب مستويات أعلى من المهارات سواء العملية أو التعامل مع الحاسب الآلي وقدرات التعلم المستمر؛ لذا فإن الحكومات والشركات أقبلت على الاهتمام بالتعليم المهني بشكل متزايد في الأونة الأخيرة.

ويهتم التعليم المهني بإعداد المتعلمين وتأهيلهم للوظائف التي تعتمد في أساسها على الأنشطة العملية والمهارات التطبيقية – **غير الأكاديمية** – والتي لها علاقة وثيقة بمهنة عملية ومن ثم يجني الطالب الخبرة العملية اللازمة في المهنة المختارة في سوق العمل. ويُشار إلى التعليم المهني في بعض الأحيان بأنه التعليم التقني لأن المُتعلم يصبح قادرًا على أن يطور خبراته التقنية والتكنولوجية بطريقة مباشرة.

ويستهدف التعليم المهني أفراد المجتمع الذين بدأوا العمل في مهنة أو مؤسسة لمدة تزيد عن خمس سنوات ويحتاجوا لتنمية مهاراتهم في تلك المهن والوظائف أو اكتساب مهارات جديدة تؤهلهم لزيادة دخلهم والارتقاء بالمستوى المهني؛ وهذا ما يوفره التعليم المهني لطلابه فهو ليس تعليم يعتمد على التذكر والحفظ ولكن تعليم يعتمد على تنمية مهارات التفكير العليا التي تعتمد في الأساس على النواحي العملية والتطبيقية.

كما يجدر الإشارة هنا أن خريجي الثانوية العامة لا يستهدفهم هذا النوع من التعليم عند حصولهم على الشهادة الثانوية؛ حيث أن هؤلاء الطلاب لديهم العديد من الفرص لاستكمال دراستهم الأكاديمية سواء في الجامعات الحكومية بشكل نظامي أو انتساب بالإضافة إلى المعاهد الحكومية، كما أن الجامعات الخاصة والمعاهد العليا الخاصة تخدم قطاع كبير من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة.

أهمية التعليم المهني في القرن الواحد والعشرين

تنوعت مجالات التعليم المهني خلال القرن الـ 21 وتمثلت الآن في بعض الصناعات مثل إدارة الأعمال بمختلف تخصصاتها الفرعية والسياحة والتجارة والأداب والبيع بالتجزئة وتكنولوجيا المعلومات ومستحضرات التجميل وكذلك الحرف التقليدية والصناعات المنزلية وغير ذلك من مختلف القطاعات العلمية. وعندما نتحدث عن أهمية التعليم المهني والتقني في القرن الواحد والعشرين، فإننا لا نتحدث انطلاقاً من عواطف أو شعارات أو جمل انشائية ترويجية، بقدر ما نستند الى احصائيات ومعطيات وشواهد وحقائق باتت تشكل أحد المظاهر الرئيسة للعملية التعليمية في العالم وتأثير ذلك على التنمية المستدامة في المجتمعات، بخاصة في ظل استشراء ظاهرة البطالة في أوساط الخريجين الأكاديميين من ذوي التخصصات النظرية المتشابهة.

وبالانتقال من التشخيص العام الى الملموس، فالصين استطاعت في السنوات الأخيرة من خلال المعاهد والجامعات المهنية التقنية والتطبيقية أن ترفد المجتمع الصيني بكفاءات مدربة في المجالات كافة، لاسيما وأن الخريج المهني يلتحق مباشرة بأحد مرافق العمل، دون ان ينتظر فرصة مواتية او شغور وظيفة.

والهند نجحت هي الأخرى في جعل التعليم المهني والتقني يشكل أحد المحاور المهمة في العملية التعليمية، وهي تقدم تسهيلات جمة للطلبة لتشجيعهم على الالتحاق بالمؤسسات التعليمية ذات الاختصاص في هذا المجال. الأمر ذاته ينسحب على البرازيل التي انتقلت من دولة ذات مديونية عالية، الى دولة منتجة ومنافسة، بفعل الخطط الاقتصادية القائمة على مواكبة التطورات المهنية والتقنية. لذلك فإن الجامعات والمعاهد البرازيلية توفر فرص التعليم في التخصصات المهنية التطبيقية، انسجاماً مع متطلبات السوق.

وقبل هذه البلدان لقد سبقت ألمانيا الدول الأخرى في اعطاء أولوية خاصة للتعليم المهني والتقني، ادراكًا منها أن الاقتصاد الحقيقي القوي لا يقوم بمعزل عن الكفاءات المهنية التقنية.

واليوم فإن روسيا تسابق الزمن في فتح الأبواب على مصاريعها للطلبة للالتحاق بمؤسسات التعليم المهني والتقني، حيث أن النهضة الاقتصادية التي تشهدها روسيا لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن هذا التوجه.

وفي العالم العربي لقد تأخر نسبيا الاهتمام بهذا النمط من التعليم لأسباب ثقافية وتنموية، حيث كان التعليم الأكاديمي هو المفضل للطالب وولي الأمر. لكن بعد أن انتشرت وتفاقمت ظاهرة المتعطلين عن العمل من الخريجين الأكاديميين وضعت بعض الدول خططًا قريبة وبعيدة المدى للنهوض بالتعليم المهني والتقني كما هو حاصل الآن في الأردن والمغرب والجزائر.

أما في بلادنا فرغم أن مؤسسات التعليم المهني قد شقت طريقها مبكرًا، إلا أن عقبات جدية ما زالت تعترض مسيرة التعليم المهني والتقني، منها النظرة الخاطئة السائدة لهذا التعليم وتفضيل الأكاديمي النظري عليه سعياً وراء ألقاب واعتبارات اجتماعية.

بيد أن النهوض بهذا النمط من التعليم من خلال دعمه وتطويره وتشجيع الطلبة على الالتحاق به، استنادًا إلى حاجة السوق والمجتمع يتطلب مجموعة من الإجراءات بدأت بالفعل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تقديمها وبتسهيلات جدية بغية تشجيع الطلبة على الالتحاق على اختيار أحد التخصصات المهنية والتقنية، ودعم مؤسسات التعليم المهني والتقني، بالإضافة إلى تغيير المفاهيم الخاطئة حول التعليم المهني والتقني، وبيان أهميته للمجتمع ودوره في التنمية. وهذه مهمة مشتركة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي،

ومؤسسات التعليم المهني والتقني في جمهورية مصر العربية والاعلام والأكاديميين، حيث يتطلب الأمر تثقيفًا ممنهجًا بهذا التعليم والعمل على الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا.

التعليم المهني والعولمة

لا يمكن الحديث على التعليم المهني والتعليم التقني دون التقديم للواقع الجديد الذي فرض نفسه منذ سنوات والمقصود به العولمة. وتعني العولمة باختزال شديد، سقوط الحواجز وتقارب المسافات واجتياح اقتصاد السوق كل البلدان وشراكة دولية متشابكة المصالح وشيوع استخدام وسائل الاتصال وتكنولوجيا الإعلام مما حول العالم إلى قرية كونية.

والاقتصاد المعولم يتسم، إلى جانب ما يوفّره من فرص، بخصائص يؤدي التغافل عنها إلى التفريط في هذه الفرص والتخلف عن ركب التقدم وربما الخروج من التاريخ : فهو اقتصاد يتطور بسرعة مذهلة تفرض على كل فرد في المجتمع التكيف مع المستجدات، وهو اقتصاد عماده المعرفة يتطلب قدرة فائقة على التعلم المستمر واستنباط الحلول الكفيلة بإحراز السبق والريادة، ويلاحظ المتتبّع للتحوّلات المستمرة في عالم اليوم أنّ الأمم الأكثر وعيا بطبيعة التطور تستعد للمجابهة بإعطاء الأولوية في اهتماماتها للتربية والتكوين والتعليم. ولا يوجد بلد اليوم ليس منشغلا بمراجعة جذرية لمنظومته التربوية والتكوينية.

وتدل المؤشرات أن مستقبل المؤسسة التربوية والتكوينية سيشكل مجالا من أهم مجالات التنافس بين الأمم المتسابقة من أجل احتلال المواقع الفاعلة في العولمة وتحدياتها الاقتصادية والثقافية وأن كل أمة تفوت على نفسها فرصة تأهيل تعليمها ستكون "أمة في خطر".

ومن نتائج التحولات الاقتصادية والثورة التكنولوجية بروز **الموارد البشرية** كعنصر محوري في التنمية وفي احتلال المواقع الفاعلة في الاقتصاد المعولم وكسب رهان المنافسة العالمية الضارية التي تحركها المصالح. وتتسم الموارد البشرية بالمواصفات التالية :

- القدرة على تقديم الإضافة للمؤسسة.
- ندرة الوجود.
- لا يمكن تقليدها بسهولة.
- لا يمكن تعويضها بيسر.

ويؤكد خبراء التصرف في الموارد البشرية أن أول تحد تواجهه مؤسسة الإنتاج اليوم يتمثل في قدرة مواردها البشرية على كسب رهان الجودة والتأقلم مع المستجدات واستباق التغيرات والقدرة على التجديد والابتكار.

ومما سبق بدأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية مصر العربية في البحث والدراسة للتوصل إلى أنسب الطرق التكنولوجية المستحدثة في إكساب وتنمية مهارات الطلاب الملتحقين في التعليم المهني، فقامت باختيار استراتيجية التعلم المدمج التي أثبتت نجاحها في العديد من الدول في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا لما تتميز به من دمج التعلم الإلكتروني مع التعليم التقليدي لتحقيق المستهدف من عمليتي التعليم والتعلم.

مفهوم التعلم المدمج

يعرف التّعلم المدمج بأنه نوع من التّعلّم الذي يجمع بين التّعليم التقليدي في الفصول التقليديّة وجهًا لوجه والتّعلّم الإلكتروني عن طريق الإنترنت، ويتميز التعلم المدمج أنه يتيح للطالب التحكم بالوقت والمكان ومسار ووتيرة التّعلّم كالتالي:

- **الوقت:** لم يعد التّعلّم يقتصر على اليوم الدراسي أو السنة الدراسية.
- **المكان:** لم يعد التّعلّم يقتصر على جدران الفصول الدراسية أو مبنى المؤسّسة التّعليميّة.
- **المسار:** لم يعد التّعلّم يقتصر على البيداغوجيا التي يستخدمها المعلم، فالبرامج التفاعلية والتكيفية تسمح للطلاب بالتّعلّم بطريقة تتماشى واحتياجاتهم.
- **الوتيرة:** التّعلّم لم يعد يقتصر على وتيرة واحدة في فصل فيه العديد من الطلاب.

عناصر التعلم المدمج

يشمل التعلم المدمج على عدد من العناصر الرئيسة وهي كالتالي:

1. فصول تقليدية.
2. فصول افتراضية.
3. توجيه وإرشاد تقليدي .
4. فيديو متفاعل أو أقمار اصطناعية.
5. بريد الكتروني.
6. رسائل الكترونية مستمرة .
7. المحادثات على الشبكة (متزامنة وغير المتزامنة).

فوائد ومميزات التعلم المدمج

يتصف التعلم المدمج بالجمع بين مميزات كل من التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي وجها لوجه بالمؤسسات التعليمية؛ فالتعليم المدمج يتميز عن التعليم التقليدي في تأهيل الطالب لسوق العمل من خلال زيادة مهاراته العملية في استخدام الحاسب الآلي، مع تقديم المعارف بأسلوب تفاعلي يتيح للطالب الفرصة للتفكير والابتكار ، حيث لا يعتمد علي فكرة التلقين؛ كما أنه يساعد على تنمية القدرات الذهنية والمهارات التكنولوجية والشخصية اللازمة لسوق العمل في ظل البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة. ويؤهل الطالب لسوق العمل ليس فقط في مصر ، ولكن في المنطقة العربية.

ويمكن عرض فوائد ومميزات التعلم المدمج وفق ما يلى:

أ- زيادة فاعلية التعليم

فالتعلم المدمج يساعد وبصورة كبيرة على زيادة فاعلية التعليم، من خلال تحسين مخرجات التعليم بتوفير ارتباط أفضل بين حاجات المتعلم وبرنامج التعليم وزيادة إمكانات الوصول للمعلومات، وتحقيق أفضل النتائج في مجال العمل.

ب- تنوع وسائل المعرفة

من خلال التعلم المدمج يمكن للمتعلم توظيف أكثر من وسيلة للمعرفة فيختار الوسيلة المناسبة لقدراته ومهاراته؛ من بين العديد من الوسائل الإلكترونية والتقليدية، فيساعد الطلابُ على اكتساب أكثر للمعرفة ورفع جودة العملية التعليمية.

جـ- تحقيق التعلم النشط للمتعلمين

يعتمد نظام التعلم المدمج على التعليم من خلال النشاط، ويركز على دور المتعلم النشط وتفاعله في الحصول على تعلمه من خلال الدمج بين الأنشطة الفردية والتعاونية والمشاريع بدلاً من الدور السلبي للمتعلم المتمثل في استقبال المعلومات.

د- تحقيق التفاعل أثناء التعليم

يساعد هذا النظام على تمكين المتعلمين من الحصول على متعة التعامل مع معلمهم وزملائهم وجهاً لوجه من خلال وسائل التفاعل الإلكترونية والتقليدية، مما يساعد على تدعيم العلاقات الإنسانية والاجتماعية والاتجاهات لدى المتعلمين أثناء التعليم.

هـ- المرونة التعليمية

من خلال نظام التعلم المدمج يتحقق المرونة الكافية لمقابلة الاحتياجات الفردية وأنماط التعلم لدى المتعلمين باختلاف مستوياتهم وأعمارهم وأوقاتهم.

و- إتقان المهارات العملية

من خلال التعلم المدمج يمكن تقديم الكثير من الموضوعات العلمية والمهارات التي يصعب تدريسها إلكترونيا بالكامل وبصفة خاصة المهارات العملية والمرتبطة بالكليات العملية مثل الطب والهندسة وتكنولوجيا التعليم وغيرها من التخصصات العملية.

ز- توفير الممارسة والتدريب في بيئة التعليم

يحقق هذا النظام إمكانية التدريب في بيئة الدراسة، ويقدم التدريب العملي والممارسة الفعلية للمهارات وتقديم التعزيز المناسب للأداء لتحقيق الأهداف التعليمية.

ح- يحقق الرضا عن التعليم

يستطيع المتعلم من خلال هذا النظام التواصل مع برامج الإنترنت لتدعيم المعلومات وزيادة التحصيل، ومتابعة التدريب الفعلي والممارسة الفعلية بالمؤسسة التعليمية مما يحقق زيادة فاعلية عملية التعليم وزيادة رضا المتعلم نحو التعلم.

ط- مصداقية التقييم

يحقق التعليم المدمج أكبر قدر من المصداقية على نظام التقييم التعليمي من خلال متابعة حية ومباشرة للمتعلمين أثناء التقييم.

الإجراءات التي تتخذها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومراكز التعليم المهني لإنجاح نظام التعلم المدمج

مما سبق عزيزي الطالب يتضح أن التعليم المهني القائم على استراتيجية التعلم المدمج هو أفضل السبل للنجاح واكتساب وتنمية المهارات التي تؤهلك لسوق العمل المتغير متطلباته بصورة سريعة ودائمة؛ والذي أصبح ضرورة ماسة بعد صدور قانون الخدمة المدنية الذي وضع شروط للتعيين في الوظائف الحكومية التي تحتاج إلى إعلان ومهارات خاصة أكثر من الشهادة سواء المهنية أو الأكاديمية، لذا تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع مراكز التعليم المهني القائم على التعلم المدمج الذي تتقدم إليها بأوراقك بالعديد من الإجراءات التي تساهم في تأهيلك لسوق العمل وهي على سبيل المثال لا الحصر:

1. قيام وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات بالتعاون مع مراكز التعليم المهني بالجامعات بنشر ثقافة التعليم المهني من خلال عقد العديد من المؤتمرات التي ترتكز على استضافة غرفة الصناعة والنقابات المختلفة والمؤسسات والشركات المعنية التي تمثل سوق العمل الحقيقي.

2. توجيه وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات لجان القطاع لدراسة النواحي المادية والبشرية والتكنولوجية لضمان نجاح العملية التعليمية في نظام التعلم المدمج.

3. توجيه وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات لجان القطاع لمراجعة البرامج المهنية المقدمة من الجامعات لضمان زيادة نسبة المحتوى العملي في كل مقرر من مقررات البرامج المهنية عن نظيره النظري.

4. اتخاذ وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات العديد من الإجراءات التي تضمن للمجتمع ومؤسساته المختلفة الحصول على خريج ذو مهارة عالية في البرنامج المهني الذي تخصص فيه وذلك من خلال التالي:

أ. ضمان نظام تقويم واختبارات مقننة لا يتدخل فيها العامل البشري وتقيس جميع أهداف البرنامج المهني.

ب. ضمان نظام تقييم الجانب العملي والتأكد من اكتساب وتنمية مهارات الطلاب التي يتطلبها سوق العمل.

ج. ضمان التدريب العملي لطلاب التعليم المدمج عبر الشراكة مع بعض المؤسسات في سوق العمل.

د. تقييم سنوي لكل من أعضاء هيئة التدريس والبرنامج المهني والبنية التحتية والجهاز الإداري.

هـ. توفير E-portfolio لأعضاء هيئة التدريس والطلاب لمتابعة كُل منهم والتقييم الشامل لهم.

و. توفير نظام بث فيديو streaming أو تليفزيوني وغير ذلك من أنظمة البث الرقمية.

ز. ضمان تطوير المقررات الإلكترونية وفق معايير تربوية وفنية معتمدة من المركز القومي للتعلم الإلكتروني بالمجلس الأعلى للجامعات.

ح. ضمان آلية لتحديث البرنامج الأكاديمي بشكل دوري كل 3 سنوات.

ط. ضمان آلية لتدريب الطلاب على استخدام نظم إدارة التعلم وكيفية إدارة التعلم الذاتي والتشاركي عبر الويب.

ي. ضمان تقديم الكلية أقسام خاصة بخدمة الطالب وتوجيهه في جميع الاستفسارات الخاصة بالجانب المالي والعلمي.

ك. ضمان توافر إرشاد لنظام التعليم المهني بمعدل مرشد لكل 50 طالب.

ل. ضمان توافر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بما يسمح بتقسيم الدارسين الى مجموعات دراسية قليلة الأعداد بحد أقصى 100 دارس.

م. ضمان توفير معامل حاسب آلي تتناسب مع حجم عدد الطلاب المتوقع قبوله في البرنامج المهني.

ن. تقويم البرامج المهنية سنويًا من خلال لجنة يشكلها المجلس الأعلى للجامعات للتأكد من تحقيق البرامج المهنية للأهداف المنشودة ومراعاتها جميع شروط ومواصفات التعليم المدمج.

اللوائح والشروط العامة للقبول في نظام التعليم المهني القائم على التعلم المدمج

يتقدم الطالب لمراكز التعليم المهني للحصول على دبلوم مهني نظام العامين أو بكالوريوس أو ليسانس مهني نظام العامين ثم عاميين تاليين في حالة توافر مجموعة من الشروط العامة وهي كالتالي:

1. يشترط لخريجي الثانوية العامة أو الدبلومات الفنية التقدم للبرامج المهنية القائمة على التعلم الإلكتروني المدمج مرور خمس سنوات من تاريخ آخر مؤهل دراسي .
2. يمنح نظام التعليم الإلكتروني المدمج شهادة الدبلوم المهنى وتكون الدراسة به عاما أو عامين .
3. يمنح نظام التعليم الإلكتروني المدمج البكالوريوس المهنى وتكون الدراسة به 4 أعوام.
4. يوقع جميع الطلاب الدارسين في هذا النظام إقرارًا يفيد بأن الشهادة التي سيحصلون عليها من نظام التعليم الإلكتروني المدمج هي دبلوم مهني أو بكالوريوس مهنى غير مكافئ لنظيره الأكاديمي في برامج التعليم النظامي أو الانتساب أو الساعات المعتمدة أو نظام التعليم المفتوح .
5. اجتياز الطالب لامتحان قبول يقيس المهارات الأساسية للدارسين الراغبين في الالتحاق بالبرامج المهنية بالنظام الإلكتروني المدمج (لغة عربية – لغة انجليزية – حاسب آلي) ، و يحق للمتقدم أداء الامتحان اي عدد من المرات لحين اجتيازه.
6. يتم قبول الحاصلين على الدبلومات الفنية في برامج التعليم المهني بنمط التعليم المدمج حسب تخصصاتهم، على ألا يسري هذا البند على تخصصات الحقوق والإعلام.
7. تطبق شروط قبول موحدة على كافة الجامعات الحكومية والأهلية والخاصة وفروع الجامعات الاجنبية و العربية المصرح لها بالعمل على أرض جمهورية مصر العربية والتي تقدم برامج تعليم عن بعد أو تعليم الكتروني أو تعليم مدمج.